

التموين تسعّر الخبز السياحي بـ2 جنيه للرغيف وسط فوضى أسعار بالمخابز ورقابة متأخرة



الخميس 6 أغسطس 2026 07:00 م

حددت وزارة التموين والتجارة الداخلية في مصر، بموجب التوجيه الوزاري رقم 5 لسنة 2026، سقف سعر الخبز السياحي عند 2 جنيه لرغيف 80 جرامًا، مع تشديد الرقابة على المخابز وتهديد المخالفين بإجراءات قانونية

ويكشف القرار، في المقابل، حجم المأزق المعيشي الذي يدفع ملايين المصريين إلى مراقبة سعر الرغيف بالجرام، بينما تتوسع الأعباء اليومية تحت إدارة اقتصادية تُحفل الأسر نتائج الغلاء ثم تقدم الرقابة بوصفها علاجًا متأخرًا

وبحسب التوجيه، حُدد سعر رغيف الخبز السياحي وزن 60 جرامًا عند 1.5 جنيه، ووزن 40 جرامًا عند 1 جنيه، في محاولة لربط السعر بالوزن ومنع تقليص حجم الرغيف دون خفض المقابل

أما الخبز الفينو، فقد حددت الوزارة سعر الرغيف وزن 50 جرامًا عند 2 جنيه، ووزن 40 جرامًا عند 1.5 جنيه، ووزن 30 جرامًا عند 1 جنيه، مع إلزام المخابز بإعلان الأسعار والأوزان بوضوح

وفي الوقت نفسه، شددت الوزارة على أن المخابز السياحية والحرّة مطالبة بتوفير الدقيق استخراج 72 في المئة بمعرفتھا، بما يعني بقاء عنصر رئيسي من التكلفة خاضعًا للسوق وتقلباته رغم تثبيت سقف البيع للمستهلك

ومن ناحية أخرى، أعلنت الجهات التموينية تكثيف الحملات في المحافظات لرصد البيع بأعلى من السعر المحدد، ونقص الأوزان، وعدم تعليق القوائم، وهي مخالفات باتت تمس سلعة يومية لا يملك المواطن رفاهية الاستغناء عنها

وبذلك، تبدو التسعيرة محاولة لفرض انضباط مباشر على سوق شديد الحساسية، لكن فعاليتها ستظل مرتبطة بقدرة أجهزة الرقابة على الوصول إلى آلاف المخابز يوميًا، لا بمجرد إصدار تعليمات تتأكل قيمتها إذا غاب التنفيذ

سعر يصطدم بالتكلفة

وقال عبد الله غراب، رئيس الشعبة العامة للمخابز، إن تكلفة الإنتاج تختلف بين المخابز بسبب شراء الدقيق ومستلزمات التشغيل بأسعار حرة، معتبرًا أن السعر المعلن لا يعكس دائمًا التكلفة الفعلية داخل مختلف المناطق

ومن ثم، تكشف ملاحظة غراب فجوة بين منطق القرار المركزي وواقع السوق المتغير، فالمخبز الذي يواجه دقيقًا ونقلًا وأجورًا مرتفعة قد يلجأ إلى تقليل الوزن أو هامش الجودة إذا عجز عن رفع السعر

غير أن حماية أصحاب المخابز لا يمكن أن تتحول إلى مبرر لترك المستهلك فريسة للتسعير المنفلت، خصوصًا أن الخبز ليس سلعة ترفيهية، وأن أي زيادة صغيرة تتضاعف داخل ميزانية الأسرة مع الاستهلاك اليومي المتكرر

كما أن الوزارة أقرت عقوبات على مخالفة الأسعار والأوزان استنادًا إلى تشريعات قائمة، ما يضع المسؤولية على أجهزة التنفيذ في إثبات أن الغرامات والمحاضر ليست حملات موسمية تنشط بعد الضجة ثم تتراجع تدريجيًا

ولزيادة الضغط، أتاحت الحكومة قنوات للشكاوى عبر المنظومة الحكومية وجهاز حماية المستهلك، لكن تحويل المواطن إلى مفتش دائم لا يعفي الدولة من مسؤولية الرقابة الاستباقية، خاصة في الأحياء التي يقل فيها حضور الأجهزة

وفي سياق متصل، فإن تفاوت الأسعار بين منطقة وأخرى ظل لسنوات أحد أبواب الشكوى، لأن بعض المخابز تعيد تسعير الرغيف عمليًا عبر خفض الوزن، فتحتفظ بالسعر الظاهر بينما يدفع المستهلك زيادة مخفية في الكمية

وعليه، فإن تثبيت الوزن إلى جانب السعر يمثل جوهر القرار أكثر من الرقم وحده، لأن الرقابة على الجرامات تكشف التلاعب الذي لا يظهر في لافتة الأسعار، وتمنع تحويل الرغيف الصغير إلى وسيلة للتحويل على السقف

الدقيق يربك المعادلة

وكان خالد فكري، رئيس شعبة المخابز بالغرف التجارية، قد حذر من أن ارتفاع الوقود والدقيق يرفع تكاليف الإنتاج، وقدّر في مارس تأثير تلك الزيادات بنحو 25 في المئة على سعر الخبز السياحي

وبناءً على ذلك، فإن أي تسعيرة ثابتة من دون مراجعة دورية لتكاليف الدقيق والطاقة والنقل قد تنتج سوقًا موازية للأسعار، أو تدفع بعض المنتجين إلى تقليل الجودة، بينما يبقى المواطن محاصرًا بين السعر والوزن

في المقابل، شهدت أسعار الدقيق لاحقًا تراجعًا ملحوظًا، وظهرت مطالب من ممثلي المخابز بخفض أسعار الخبز بما يتناسب مع هذا الانخفاض، وهو ما يؤكد أن التكلفة ليست ثابتة وأن الرقابة يجب أن تعمل في الاتجاهين

وفوق ذلك، فإن الحكومة مطالبة بإظهار آلية حساب واضحة للسعر، تتضمن تكلفة الدقيق والطاقة والعمالة والنقل وهامش الربح، بدل ترك المواطن وصاحب المخبز أمام رقم نهائي لا يعرف أي منهما كيف جرى الوصول إليه

وبصورة أوسع، تعيد أزمة الخبز السياحي طرح سؤال العدالة في توزيع أعباء التضخم، إذ تتحمل الأسر غير المشمولة فعليًا بالخبز المدعم كلفة السوق الحرة، رغم أن دخولها لم تتحرك بالسرعة نفسها التي تحركت بها الأسعار

ومن جهة أخرى، لا يمكن فصل الرغيف عن بقية فاتورة الغذاء، لأن ارتفاع اللحوم والخضروات والزيت والمواد يجعل أي زيادة في الخبز جزءًا من ضغط متراكم، لا بنفء منفصلًا يمكن للأسرة امتصاصه بسهولة

لذلك، يصبح الحديث الرسمي عن ضبط السوق ناقصًا ما لم يقترن بسياسات تمنع تآكل الدخول وتحد من موجات الغلاء، فالمشكلة لا تبدأ عند باب المخبز فقط، بل في سلسلة إنتاج وتمويل ونقل كاملة

رقابة بلا ضمانات

ورأى عبد المنعم خليل، رئيس قطاع التجارة الداخلية السابق بوزارة التموين، أن توحيد سعر الخبز قد يظلم بعض الأفران لاختلاف التكلفة بين المناطق، ودعا إلى وضوح السعر والوزن مع رقابة حقيقية على الالتزام

وعلى هذا الأساس، يفتح رأي خليل نقاشًا أوسع حول حدود التسعير الجبري، فالدولة مطالبة بحماية المستهلك من الاستغلال، لكنها مطالبة كذلك بمنع قرارات جامدة تدفع السوق إلى التحويل بدل تحقيق الانضباط المستهدف

إلى جانب ذلك، فإن نجاح الرقابة يحتاج بيانات منشورة عن عدد الحملات والمخالفات والأوزان المضبوطة والعقوبات المنفذة، لأن غياب الأرقام يحول الوعود إلى خطاب إداري يصعب على الجمهور قياس أثره في الأسواق

وفي المحصلة، تبقى قيمة القرار في التنفيذ اليومي لا في الإعلان، فالرغيف الذي يباع بوزن ناقص يهزم التسعيرة حتى لو التزم بالسعر المكتوب، والمخبز الذي يرفع السعر يهزمها إذا غابت الرقابة الفعلية

وأخيرًا، فإن الأزمة تكشف حدود إدارة الغلاء بالقرارات المنفردة، لأن حماية حق الناس في الغذاء تتطلب رقابة فعالة ودخلًا قادرًا على الشراء وسوقًا مستقرة، لا انتظار الشكاوى بعد أن يدفع المواطن الفارق من جيبه

وهكذا، تضع تسعيرة 2 جنيه الحكومة أمام اختبار واضح: إما أن تتحول إلى سقف مطبق يحمي الوزن والسعر معًا، أو تصبح ورقة جديدة تُعلق على واجهات المخابز بينما تستمر الزيادة الفعلية في جيوب المصريين